خواطر إنتخابية

احمد السعداوي

-١-

كأن قانون ادارة الدولة المؤقت والاطراف التي صادقت عليه قد استشرف كل الاحتمالات لتطورات الاوضاع في العراق، فهذا (الدستور) الذي تسير الشؤون السياسية والادارية في العراق تحت مظلته الان حتى لحظة اقرار الدستور الدائمي، كتب واقر من قبل ممثلين عن غالبية الاطياف العراقية، وتفحص مفرداته، بغض النظر عن النواقص التي اشبعت بحثاً ونقاشاً في الصحافة ووسائل الاعلام، تبين من دون ادنى شك، مدى المسؤولية العالية التي ابدتها الاطراف العراقية ازاء خطوة مهمة وحاسمة تبدو الان - وللاسف- باهتة الضوء تحت وطأة الاحداث التي تكاد تعمي العيون بتسارعها وحدتها.

المثالية في التصورات والرؤى الايدلوجية لا تقود الى الحق والحقيقة دائماً، ان لم يكن الامر (نادراً).

وكذلك الواقعية في هذه الرؤى والتصورات لاتعني غالباً.. المماألأة والتآمر واللااخلاقية.

وهذه الواقعية هي ماتجسد في قانون ادارة الدولة المؤقت، بغض النظر عن التقييم المنفصل للاطراف التي أقرته كل على حدة.

-٢-

ردد الكثيرون بان الديمقراطية لاتعني النظام الذي يحكم فيه الاغلبة فحسب، وانما ايضاً هو النظام الذي يحفظ حق الاقلية من (جور) الاغلبية ويمنعها من مصادرة دورها وفعلها السياسي والحياتي العام.

كما ردد الكثيرون وعلى مدى الاشهر الماضية، ومنذ ان طرحت قضية الديمقراطية للنقاش الفعلي، كافق مستقبلي للممارسة السياسية في العراق، بان الديمقراطية ليست اداة مرحلية انما هي مصير وعلاج ليس للعراق غيره في تسيير شؤونه من دون مشكلات او كوارث وحماقات وجور وظلم وعسف.

ومرة اخرى نقول ان مايضمن هذه التصورات مدون بوضوح في (الدستور المؤقت).. ولكننا الان لانلتفت الى هذه المكاسب، ونعيد صوغ المشهد السياسي في العراق على وفق منطق الثنائيات المتعارضة والمتقاطعة، الذي يقربنا في حقيقة الامر من الصيغة اللادينية، فسطاط المؤمنين وفسطاط الكافرين.

وبتجذر هذه الصيغة (الوافدة) سينهار التوافق الذي أريد له ان يكون نقطة انطلاق العراق الجديد.

وهنا نتساءل من الرابح من استمرار خسارة العراق ذاته؟ انهم ليسوا العراقيين بالتأكيد، فليس عاقل يفكر في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق بمنطق كل شيء او لاشيء. كما ان المنطق نفسه لايقر لاي من الاطراف الفاعلة في الواقع العراقي بان تدعي احقيتها بـ(كل شيء) من دون الاطراف الاخرى، الواقع العملي لايتحمل إدعاءات طوبواوية كهذه، فكل من يرد ان يكسب شرعية اكثر فعليه ان ينجز توافقات اكثر مع الاطراف الاخرى، ولن يأتي الاستقرار ومن ثم التنمية والنهوض من دون ترضية واقعية لجميع الاطراف، وهذا ماأحسبه الشاغل الاكبر للعمل السياسي العراقي خلال المرحلة الماضية وخلال هذين الشهرين اللذين يسبقان الانتخابات.

-٣-

مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد مؤخراً بشأن العراق مثل في محصلته النهائية اعلاناً جماعياً عن دعم العملية السياسية الجارية في العراق وتأكيد المواعيد والالتزامات من قبل جميع الاطراف باجراء الانتخابات في موعدها والعمل على انجاحها ولو جرت الانتخابات في جميع ارجاء العراق، وتشكل المجلس الوطني الانتقالي.. فأن الدستور الدائم الذي سيقره هذا المجلس، سيكون دستوراً متفرداً في المنطقة.. لانه حسب قانون ادارة الدولة الانتقالي- سيحظى باعلى درجات المصداقية وسيغربل من جميع الاطراف ويعرض على مجالس المحافظات، وتقبل الاعتراضات عليه، وتتم مراجعته مراراً قبل اقراره النهائي، ليكون في النهاية قد اقر حقاً من قبل الشعب العراقي وسيحكم باسم الشعب العراقي، وليس باسم فئة منه او جهة لا اكثر.

اما عن الانتخابات نفسها لتشكيل المجلس الوطني المؤقت فان اطرافاً دولية واقليمية ومنظمات متخصصة ستشارك في مراقبتها (اي الانتخابات) بما يضمن عدم حصول عمليات تزوير او تلاعب.

-٤-

ان مقاومة الاحتلال في حقيقة الامر هي التي تقودنا الى هذا الهدف العراقي الكبير، وهي التي ستنهيه، ولكنها مقاومة لاتستخدم العبوات الناسفة ولاالسيارات المفخخة.. انها المقاومة التي تحركت منذ الساعات الاولى لسقوط النظام المباد لاسناد هذا البلد كي لايسقط هو ايضاً في اتون الفوضى والاحتراب الداخلي واستنزاف القدرات الناضبة اصلاً، وعملت على ملء الفراغ السياسي والثقافي والاعلامي لتخفيف حدة تاثير الاصوات الخارجية التي لاتريد بالعراق خيراً.. انها المقاومة التي تسلمت من الموصل الى البصرة الادارات المحلية من ايدي ضباط الاحتلال الامريكي والبريطاني وحيدتهم خارج المدن، انها المقاومة التي جعلت الشرطي (العراقي) هو المسؤول عن حفظ الامن وملاحقة المجرمين بدلاً من الشرطة العسكرية الامريكية التي تعمل برؤية مشوشة وترتكب اخطاء في اغلب الاحيان انها المقاومة التي اندرجت فيها جميع الاطياف العراقية من دون استثناء وشكلت الاحزاب وعقدت المؤتمرات، انها مقاومة وطنية لاتخطئها العين وعلينا جميعاً المساهمة في اغنائها وتفعيل زخمها اذا اردنا حقاً طرد المحتل الاجنبي.

انتخابات الخارج

المفوضية تحول مبلغ ٢٥ مليون دولار كدفعة لتنفيذ انتخابات الخارج

تحديد المواعيد والآلية التي ستعتمد في انتخابات الخارج

بغداد/ المدى

حولت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق مبلغ ٢٥ مليون دولار كدفعة مالية جديدة الى المنظمة الدولية للهجرة لمواصلة عملها في تنفيذ برنامج التصويت الانتخابي خارج العراق وهذه الدفعة هي جزء من مبلغ ٩٢ مليون دولار كلفة برنامج التصويت في الخارج.

وقال الدكتور فريد ايار الناطق الرسمي باسم المفوضية ان ملامح تشغيل برنامج التصويت خارج العراق حددته المنظمة باربع مراحل وهي اولاً قيام المنظمة الدولية للهجرة باجراء تخطيط تفصيلي لبرنامج التصويت خارج الدولة وتأسيس قدرتها التشغيلية في جميع الدول التي سوف يتم تنفيذ البرنامج فيها وثانياً تحديد المواقع التي سوف يتم بها التسجيل والاقتراع ووضع الصياغة النهائية للاجراءات ومواد التدريب وتدريب العاملين وشن حملات توعية الناخبين، وثالثاً فتح المرافق التي يمكن ان يتم بها تسجيل الناخبين من اجل التصويت في انتخابات الجمعية الوطنية ثم عرض سجل الناخبين ورابعاً اعادة فتح مرافق التسجيل من اجل اجراء عملية الاقتراع حيث سيتم في نهايته نقل الصناديق الى موقع مركزي من اجل عد وفرز الاصوات.

وذكر الناطق الرسمي ان عملية التسجيل ستتم على مدى (٧) ايام وسيطالب المسجلين خلال هذه الفترة بتقديم الوثائق التي تثبت الاهلية وستحدد المفوضية هذه الوثائق وسيتلقى من تم قبول تسجيله "ايصال" تسجيل لا بد من احضاره الى محطة الاقتراع من اجل التصويت.

واشار الدكتور ايار ان المنظمة الدولية ستعمد عند التسجيل الى استعمال (حبر) معين من اجل منع ازدواجية التسجيل ويكون (الحبر) المستخدم للتسجيل مختلفاً عن الحبر المستخدم خلال الاقتراع.

واوضح الناطق الرسمي الى ان سجل الناخبين سيتم عرضه في كل موقع لمدة يومين بعد فترة التسجيل كي يتم معاينته والاعتراض وسوف تتم مراجعة اية اعتراضات من قبل رئيس محطة الاقتراع في اليوم المحدد للانتخابات.

ستجرى عملية الاقتراع على مدى ثلاثة ايام تنتهي في نفس يوم اجراء التصويت في العراق ويتم وضع (حبر) على اصابع الناخبين عند الادلاء باصواتهم لمنع ازدواجية التصويت كما سيتم وضع علامة امام اسم كل ناخب في قائمة الناخبين التي يتم اعدادها خلال عملية التسجيل كما سيتم وضع علامة على ايصال كل ناخب بمجرد قيامه بالتصويت.

وبين الدكتور ايار ان اماكن الاقتراع ستكون في ذات الاماكن التي يتم استخدامها في عملية التسجيل متى امكن ذلك ويقوم الناخبون بالتسجيل والتصويت في نفس الموقع باستخدام قائمة الناخبين والخاصة بكل موقع وبمجرد انتهاء عملية التسجيل ومعرفة عدد الناخبين المحتملين، يمكن تعديل مرافق التسجيل وفريق العمل من اجل الوفاء بحجم الطلب خلال الايام الثلاثة المتاحة للتصويت.

وذكر الناطق الرسمي ان ادارة البرنامج ستتم من قبل خبراء الانتخابات الدوليين التابعين للمنظمة الدولية للهجرة الذين يكون لديهم السلطة التنفيذية لاتخاذ القرار علماً بان المقر الرئيس لبرنامج التصويت خارج العراق في عمان-الاردن وسيتم الاتصال بين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وادارة برنامج التصويت خارج الدولة من خلال مكتب الاتصال الذي يتم تأسيسه في بغداد. وسيتم تأسيس مكتب واحد للمنظمة في كل دولة مضيفة وفي الدول المجاورة التي تضم عدداً كبيراً من العراقيين يمكن تأسيس مكاتب فرعية بجانب المكتب الرئيسي.وذكر الدكتور ايار ان برنامجاً اولياً وضع وهو قيد المناقشة ينص على ان يتم تأسيس جميع المكاتب في الدول التي تقرر الانتخاب فيها حتى ١٧ كانون الاول الحالي بعدها يتم توظيف وتدريب المسؤولين في هذه المراكز وفي الفترة ما بين ١٠-٢٤ كانون الاول سيتم التوقيع على العقد الخاص بحملة التوعية ثم يتم قبل نهاية كانون الاول وحتى ٧ كانون الثاني المقبل تحديد وتأجير واعداد مرافق التسجيل والاقتراع. وفي الفترة ما بين ٢٥ كانون الاول وحتى ١٦ كانون الثاني يتم توظيف وتدريب فرق التسجيل بعدها ما بين ١٧-٢٣ كانون الثاني يبدأ تسجيل الناخبين بعدها بيومين يتم عرض قائمة الناخبين في المحطات وفي الفترة ما بين ٢٩-٣١ كانون الثاني تبدأ عملية الاقتراع بعدها تتم اعادة اوراق الاقتراع وقوائم الناخبين الى الموقع المركزي وفي ٥-١١ شباط يتم عد الاوراق وادخال بيانات قائمة الناخبين وفي ١٢ شباط عام ٢٠٠٥ يتم ارسال النتيجة وقائمة الناخبين الى المفوضية العليا في بغداد.

وقال الدكتور ايار في ختام حديثه ان هذه التواريخ تقريبية وان المفوضية تدرسها بعناية وهي ستقرر قريباً جميع الامور المتعلقة بالانتخابات خارج العراق ويتم ادخال ذلك في حملات التوعية.

الناطق الإعلامي باسم المفوضية في بابل:

العمل جارٍ للإعداد لمراكز اقتراع الناخبين

بابل/ مكتب المدى

صرح المحامي قيس الحسناوي الناطق الاعلامي باسم مكتب المفوضية العليا للانتخابات في الحلة لـ(المدى) بأنه قد تم تمديد الفترة لقبول قوائم مرشحي الكيانات السياسية لغاية ٥/ ١٢/ ٢٠٠٤ بدلاً من الفترة السابقة والتي تنتهي يوم ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٤ بالنسبة لمكاتب المحافظات ومددت لغاية ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٤ بالنسبة للمكتب الوطني بدلاً من ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٤.

وأضاف الحسناوي ان استمارة الناخبين رقم (١) للتولدات ١٩٨٦ وصلت إلى المكتب وباشر المكتب بالتهيئة والاعداد لمراكز الاقتراع للناخبين حيث سيكون المركز الانتخابي يضم ما بين (٢٠٠٠ . ٣٠٠٠) ناخب موزعة على الرقعة الجغرافية للمحافظة وحسب الكثافة السكانية ومن المؤمل انجاز اعداد مراكز الاقتراع خلال فترة قصيرة جداً.

وقال: لقد وصلت للمكتب ارقام وكلاء المواد الغذائية واعداد الناخبين بشكل دقيق والعمل مستمر لحصرها ومن ثم مطابقتها على مراكز الاقتراع المزمع اعدادها.

مجلس واسط يضيف مكتب المفوضية في المحافظة

واسط / جبار بجاي

ضيف مجلس محافظة واسط في اجتماع له الأسبوع الماضي مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في المحافظة للإطلاع على وتيرة العمل وتذليل الصعوبات التي تعترض مكتب المفوضية في واسط وهي تؤدي دورها في الإعداد للعملية الانتخابية التي تجرى في كانون الثاني ٢٠٠٥ لاختيار الجمعية الوطنية الانتقالية والمجالس المحلية.

وتم في الاجتماع المذكور الذي حضره الدكتور عبد السلام الصفار رئيس مجلس المحافظة وأعضاء المجلس كافة إضافة إلى مدير مكتب المفوضية في المحافظة السيد حيدر سامي عبد الكريم وحمزة حسين عباس نائب المدير والمسؤول الإعلامي لمكتب المفوضية في المحافظة السيد حامد الكبة جي.

التأكيد على أهمية الاستقلالية في عمل المفوضية التي يقع عليها عبء كبير في المرحلة الحالية في الإعداد والتهيئة للانتخابات التي تجرى بهذه الطريقة أول مرة في العراق وكيفية حث المواطن على المشاركة فيها وعدم تفويت الفرصة لاختيار الأشخاص المؤهلين ليكونوا أعضاءاً في الجمعية الوطنية.

وكان مدير مكتب المفوضية في المحافظة السيد حيدر سامي قد استعرض طبيعة عمل المفوضية والمهمات التي تقوم بها إضافة إلى توضيح الآلية التي تسير وفقها العملية الانتخابية بكل مراحلها والتأكيد على دور المؤسسات الرسمية والحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في إنجاحها حيث طلبت المفوضية من المجلس عقد لقاءات للمجالس المحلية في الأقضية والنواحي لتوضيح العملية الانتخابية والتأكيد على المشاركة فيها وإنجاحها بما يؤدي إلى تحقيق الاستقلال والتحرر الكامل للشعب العراقي من وطأة الاحتلال المقيت إذ أكد رئيس مجلس المحافظة أهمية هذه الفرصة واستغلالها بشكل موضوعي ودقيق وتوفير كل السبل الكفيلة بذلك.

محافظة البصرة وجامعتها تبحثان آلية الانتخابات وشرعية دور المفوضية العليا في رسم سياستها

البصرة / عبد الحسين الغراوي

مع اقتراب موعد العملية الانتخابية التي ستضع العراق على طريق التقدم والديمقراطية في مسيرته الوطنية الجديدة، نرى تصاعد وتائر الاستعدادات على مستوى مسؤولية المفوضية المؤقتة أو تسارع الأحزاب والاطياف والقوى الوطنية والسياسية لتقديم قوائمها للترشيح في هذه التجربة الديمقراطية، وذلك من خلال تحرك هذه الأحزاب وتجمعاتها السياسية ومعها منظمات المجتمع المدني عن طريق اقامة الندوات وتكثيف التحرك الاعلامي وخلق الاجواء الوطنية للحوارات مع بعضها بهدف توحيد جهودها لانجاح الانتخابات.

(المدى) حضرت الندوة التي اقامتها جامعة البصرة في قاعة كلية الطب وشارك فيها سماحة الشيخ احمد عزيز الشرع ممثل المرجعية والدكتور شلتاغ عبود ممثل جامعة البصرة والسيد سالم الحسيني ممثل محافظة البصرة وعدد من ملاكات الجامعة.

رأي المرجعية

وقد اوضح الشيخ الشرع، قائلاً" لقد اصبحت المشاركة في الانتخابات واجباً دينياً وطنياً نتيجة للوضع الحرج الذي يمر به البلد، وهي تسير حسب ما رسم لها. ورأي المرجعية ان تكون المشاركة تكليفاً شرعياً وعينياً في اداء هذا الواجب المقدس وهي مسؤولية كل العراقيين لانجاح التجربة حتى يكون المواطن في دوره معبراً عن حبه لوطنه وشعبه وكما قال الرسول الاعظم محمد (ص) (حب الوطن من الايمان)، والمرجعية في هذه التجربة تأمل ايصال البلد إلى بر الامان وبناء تجربته الوطنية الديمقراطية على اسس مبنية على الايمان بالانسان وحريته في عملية اختيار قيادته.

اما ممثل جامعة البصرة الدكتور شلتاغ عبود فقد تحدث عن آلية الانتخابات ودور المفوضية العليا المستقلة في الاعداد للانتخابات.

شرعية المفوضية العليا

وقال: أن استقلالية هذه المفوضية ومنحها الصلاحيات الواجبة بحيث لا تستطيع اية جهة ان تتدخل في شؤونها جعل منها صاحبة القرار في رسم سياسة الانتخابات وتنفيذ آليتها، وان الاستعداد للانتخابات واغناء كل جوانبها يتطلب مزيداً من الحوار والنقاش مع الاطياف والاحزاب السياسية والتجمعات الوطنية، مشيراً إلى ان انتخاب جمعية وطنية هي مسؤولية وطنية كبيرة كون هذه المؤسسة البرلمانية ستسهم في كتابة الدستور الذي يقدر طبيعة الوضع في العراق وقوانينه، لاسيما وان الدستور يعد هوية الامة، بعد ذلك عرج على المناطق النائية وطبقات المجتمع الأخرى وسكان الاهوار ودورهم في الانتخابات، كما اكد على ضرورة مشاركة المرأة في هذه الممارسة الديمقراطية واوضح ان الجمعية الوطنية المنتخبة سيكون لها دور فاعل وكبير في رصد التجاوزات والفساد الاداري وحماية ثروات البلد وموارده المالية مؤكداً ان الجمعية الوطنية ستنتخب في ٣١ / ١ / ٢٠٠٥ كما سيتم انتخاب مجلس محافظة البصرة ايضاً موضحاً ان هناك عدة قوائم مرشحة وسيتم انتخاب قائمة واحدة، أما المرشحون فيمثلون عدة اتجاهات واطياف وقوى وطنية وسياسية وتجمعات للمجتمع المدني.

دولة ديمقراطية

في حين تركز حديث السيد سالم الحسني / عضو مجلس محافظة البصرة / ممثل المحافظة على الجوانب الادارية والسياسية للانتخابات والآلية التي تعتمدها حيث اشار إلى ان الانتخابات تأتي في مرحلة خطرة يمر بها العراق، بسبب الاوضاع الامنية، من هنا تأتي اهمية الانتخابات بالنسبة للشعب العراقي وقدرته على تحقيق وانجاح هذه التجربة الديمقراطية، داعياً المؤسسات الثقافية والاعلامية ان تنهض بدورها في توعية الناس ودعوتهم للمشاركة وان يكون للمرأة دورها وحصتها في هذه المشاركة مؤكداً اهمية انجاز التجربة، كونها ممارسة ديمقراطية جديدة وحية، مبيناً ان المرجعية والاحزاب والقوى الوطنية استطاعت تشخيص الحياة السياسية في العراق وقد اثبتت قدرتها والتأكيد على اجراء الانتخابات وفق الصيغ القانونية مع دراسة واقعية المستقبل السياسي للعراق، وقال ليس هناك غير خيار قيام دولة ديمقراطية فدرالية تعددية الرأي في اطار الوطن الواحد، داعياً إلى ضرورة انتخاب ٢٧٥ مرشحاً مشدداً على اهمية تحقيق الفدرالية الادارية والتعددية للمساهمة في اعادة اعمار محافظة البصرة.

الشروط القانونية

اما محور الجانب القانوني فقد تحدث عنه المشاور القانوني في جامعة البصرة السيد مهند الذي تطرق إلى الشروط القانونية المتعلقة بالانتخابات ونظام الناخب والمرشح، معرفاً - ان نظام القوائم هو المشروع الانتخابي الصحيح والذي يقصد به نظام القوائم المغلقة الذي سيعتمده العراق في تجربته الانتخابية القادمة، مع تثبيت الشروط الانتخابية الأخرى في حين يرى السيد خلف عبد الصمد مدير الاعلام في جامعة البصرة - ان اهمية الجمعية الوطنية العراقية يتأتى من وضعها للدستور العراقي الذي سيحدد هوية الدولة العراقية مؤكداً بهذا الصدد اهمية اصوات العراقيين ومشاركتهم في اختيار العناصر الكفوءة لانجاح هذه التجربة وبناء دولة العراق الجديد وترسيخ العمل الوطني الديمقراطي..

خطوة ايجابية لتمكين الجاليات العراقية من المشاركة في الانتخابات

لندن/ خاص المدى

أعلنت لجنة تنسيق منظمات الجالية العراقية في الخارج عن ارتياحها الكبير لقرار "منظمة الهجرة الدولية" فتح ثلاثة مراكز انتخابية في بريطانيا، كما جاء في تصريح رئيسها السيد يان دي وايلد: ان المملكة المتحدة من الدول التي سيقصدها العراقيون بكثافة "فقررنا فتح ثلاثة مكاتب في لندن واسكتلندا ووسط انكلترا" .

هذا بالاضافة الى التصريحات التي ادلى بها السيد إيان سميث، ممثل "منظمة الهجرة الدولية" في كندا، في مقر الجمعية العراقية الكندية في لقائه مع بعض ممثلي الجالية العراقية. فقد ابلغ السيد فراس جودي، رئيس الجمعية العراقية الكندية، لجنة تنسيق منظمات الجالية العراقية في الخارج بأن "منظمة الهجرة الدولية" في كندا ستفتح مركزا رئيسياً في تورنتو، ومركزاً آخر في اوتاوا العاصمة، بالاضافة الى مراكز صغيرة في كل المناطق التي يتراوح عدد العراقيين فيها بين (٥٠٠- ١٥٠٠) شخص .واكد السيد إيان سميث ان المنظمة في كندا سوف تتعاون مع الجالية العراقية هناك، وسيتم توظيف ما لا يقل عن ٢٠٠ عراقي فيها. .

ويؤكد هذا التطور الايجابي في آلية الانتخابات، الذي يساعد على تحفيز وتوسيع مشاركة الجاليات العراقية في العملية الانتخابية، إمكان وضع آليات افضل واكثر عملية، وهو ما طالبت به ولفترة طويلة "لجنة تنسيق منظمات الجاليات العراقية في الخارج ". CCICOA

ان لجنة تنسيق منظمات الجالية العراقية في الخارج وعلى لسان ممثلها السيد صباح السوداني نطالب المفوضية العليا للانتخابات بأن تدرس بشكل جدي وتساند المقترحات التي قدمتها لجنتنا بوجوب فتح عدد اكبر من المراكز الانتخابية في البلدان المختلفة، والتعاون مع الجاليات العراقية ومنظماتها من اجل تطبيق وتحسين هذه الآلية كما حصل في بريطانيا وكندا. وهي تدعو مجدداً الى النظر بافتتاح مراكز انتخابية في النرويج واليونان والنمسا وروسيا وغيرها من الدول التي توجد فيها تجمعات كبيرة للعراقيين لتمكينهم من ممارسة حقهم بالمشاركة في الانتخابات.واخذاً بالاعتبار لقرار "منظمة الهجرة الدولية" فتحت مراكز اضافية في كندا وبريطانيا، فقد اصبح من المنطقي والطبيعي ان تستجيب المفوضية العليا للانتخابات لهذا المطلب، وان تعجل باتخاذ هذا الاجراء الذي ينسجم تماماً مع "النظام رقم ١٠" الصادر من المفوضية (في القسم الثالث الفقرة ٣-٢).وتدعو "لجنة تنسيق منظمات الجاليات العراقية في الخارج" كل لجان التنسيق واللجان الانتخابية التي تعمل معها، وكذلك جميع المنظمات العراقية الاخرى، الى العمل من اجل الحصول على هذا الحق الانتخابي ومطالبة فروع "منظمة الهجرة الدولية" في بلدانها بتوفير آلية عملية وكفوءة تمكن كل العراقيين من المشاركة في الانتخابات